خطر السرقة العلمية وآليات معالجتها

The danger of scientific plagiarism and mechanisms to address it

عبد الكريم جديد [1] نعيمة عيشوش [2]

[1] جامعة الشهيد حمه لخضر بالوادي - الجزائر/ djedidabdelkarim81@gmail.com
[2] جامعة الشهيد حمه لخضر بالوادي - الجزائر/aichouche-naima@univ-eloued.dz

ملخص:

ظهرت في السنوات الأخيرة عديد من الظواهر التي تتعلق بالبحث العلمي منها السرقة العلمية أي الانتحال على الملكية الفكرية للآخرين وتعتبر من الظواهر السلبية التي تعاني منها المؤسسات البحثية خاصة الجامعية منها ومراكز البحث العلمي، وتعتبر من أخطر الجرائم العلمية التي يرتكبها الباحثون وهذا يدل على الانحطاط الفكري والثقافي لدى المجتمع، حيث كان الهدف من هذه الدراسة التزام الباحثين بالأمانة العلمية عند النقل من هذه المؤلفات وذلك بنسبة المعلومات إلى مؤلفها ومبتكرها الأصلي باعتباره صاحب الحق المعنوي عليها وإلا تحمل الباحث مسؤولية ذلك ،ونشر ثقافة العلمية والنزاهة الأكاديمية بين الباحثين مع لفت انتباههم بالعقوبات المفروضة عليهم في حالة السرقة العلمية التي تفاقمت في ظل الانفجار المعرفي والمعلوماتي الذي نشهده حاليا، وسن قوانين لذلك، حيث استخدمنا في هذه الدراسة المنهج الوصفي التحليلي، وأبرز ما نتجت عليه الدراسة هو أن هذا الفعل لا أخلاقي يقوم على سرقة مجهودات الباحثين الآخرين، وضرورة العمل على زيادة الإنتاج الفكري مع العمل بتقديم دورات تكوينية للرقي بالكتابة الأكاديمية وتطورها مع إبراز أهمية الأمانة العلمية في رقي الإنتاج الفكري، حيث تلعب سهولة استعمال الأنترنت في جاهزية البحوث العلمية المقدمة مع إبراز الدور التي تلعبه الجامعة في تصدي للانتحال العلمي ورفع الوعي لدى الطلاب .

الكلمات المفتاحية: السرقة العلمية؛ البحث العلمي؛ الإنتاج الفكري؛ الأمانة العلمية.

تصنيف JEL: I10, I2, O3

Abstract:

In recent years, many phenomena related to scientific research have emerged, including scientific theft, i.e. plagiarism on the intellectual property of others. It is considered one of the negative phenomena that research institutions, especially university ones and scientific research centers suffer from. The community, where the aim of this study was the commitment of researchers to scientific honesty when transferring from these works by attributing the information to its original author and creator as the owner of the moral right over it, otherwise the researcher bears the responsibility for that, and spreading the culture of scientific and academic integrity among researchers while drawing their attention to the penalties imposed on them in The case of scientific theft, which has worsened in light of the knowledge and information explosion that we are currently witnessing, and the enactment of laws for that, as we used in this study the descriptive analytical approach.

The most prominent result of the study is an immoral act based on stealing the efforts of other researchers, and the need to work to increase intellectual production while working on providing training courses for the advancement and development of academic writing while highlighting the importance of scientific integrity in the advancement of intellectual production. The ease of using the Internet plays in the readiness of research. Scientific presentation highlighting the role played by the university in addressing scientific plagiarism and raising awareness among students..

Keywords : Scientific theft; Scientific Research; Intellectual production; Scientific Secretariat.

Jel Classification Codes: I10, I2, O3

1. مقدمة:

السرقات العلمية هي آفة أخلاقية تفشت بشكل واضح في المجتمعات اليوم، وإن كانت لها إرهاصاتها التاريخية عبر العصور؛ فقد كتب عنها المؤرخون القدامى في اصطلاحات متعددة، تبدأ بالانتحال، وتنتهي بالسرقة المباشرة، فهي في النهاية من صور انتهاك قواعد البحث العلمي، أو بالأدق هي الوجه الأسود للتأليف.

إن الممارسات الفكرية الإبداعية هي من أسمى الممارسات التي يمارسها الإنسان فقد تتحول من هذه الممارسات ثقافات شعوب وتبنى بها الحضارات، حيث تركز الجامعات ومراكز البحث اليوم على المعلومات ومصادرها ونشر هذه المعلومات على الطلبة وغيرهم من الأساتذة، لهذا يجب أن يتسم البحث العلمي بالجدية فهي من الوسائل المهمة لذلك.

حيث تركز الجامعات اليوم على المعلومة ومصادرها ونشرها بين المستفيدين والطلبة حيث يتناول هذا البحث الأمانة العملية وبين أن يكون الباحث أمينا يفصح دائما عما إذا كان استخدم عمل باحث آخر، ويتوقع أن يكون لدى الباحثين قدر عال من المسؤولية والأمانة العلمية، إذ لا يمكن حصر ووصف البحث العلمي بأنه عملية منهجية تؤدي إلى اكتساب المزيد من المعرفة عن الظواهر المختلفة، وإنما هو أيضا عملية أخلاقية عالية تجبر الطالب أو الباحث على أن يكون متسما بمواصفات أخلاقية إلى جانب المواصفات المعرفية والمنهجية المكتسبة، فلا شك أن الأمانة العلمية أو أخلاقيات البحث العلمي تعتبر من أهم القواعد البحث العلمي التي ينبغي أن يلتزم بها الباحث عموما والطالب الدراسات العليا خصوصا في دراسته وإعداد بحثه وأطروحته بصفة خاصة، لان أن تقدم وسائل النشر الحديثة وفي ظل التطور الكبير في الثورة المعرفية والمعلوماتية الذي يشهده العالم حاليا، فالاستعمال السيئ للوسائل التكنولوجيا في ظل الثورة العلمية الهائلة أدى ببعض الباحثين - بقصد أو بغير قصد-إلى اعتماد نقل المعلومات من المصادر دون مراعاة للأصول العلمية، حيث يحقق الباحث في السطو الأكاديمي ونسب أفكار ومعلومات الغير إلى نفسه أو تعمد ذلك متعديا بذلك على حقوق الملكية الفكرية للآخرين حتى أن بعضهم يقع فيما يصطلح عليه بالسرقة العلمية، فبات من المؤكد تحديد مفهوم هذه الظاهرة كما بات من المؤكد محاربة مثل هاته الانحرافات الأخلاقية في البحوث العلمية قانونا.

1.1.إشكالية الدراسة: يمكننا بلورة الدراسة بالإشكالية التالي:

فما المقصود بالسرقة العلمية وما هي الآليات المقررة لمعالجتها؟.

2.1.هيكل الدراسة: بغية تحقيق أهداف هذه الدراسة في تقصي الحقائق الفعلية للسرقة لعلمية وطرق معالجتها معتمدين على خطة مقسمة إلى ثلاثة محاور على النحو الآتي:

أولا: ماهية السرقة العلمية.

ثانيا: آليات معالجة السرقة العلمية.

ثالثا: كيفيات تفادي السرقة العلمية.

3.1. أهمية الدراسة: تستمد الدراسة أهميتها من موضوعها السرقات العلمية تلك التي انتشرت في الآونة الأخيرة بين الطلاب والباحثين بالجامعات، نتيجة كثرة النشر الإلكتروني، مما سهل عملية النقل في البيئة الإلكترونية، ومدى تأثيره على منظومة التعليم العالي خاصة، ومنه توضح الدراسة إللبس الذي قد يحدث نتيجة الخلط والربط بين صور السرقات العلمية المختلفة وبين البحث العلمي الممنهج وإظهار الفرق بينهما، مع إبراز الدور الأكاديمي في الحد من انتشار تلك الظاهرة التي قد يقع فيها البعض بصورة غيرمتعمدة نتيجة قلة الوعي الثقافي والعلمي خاصة في مجال البحث العلمي والكتابة والتأليف حيث نسعى البحث للكشف عن أبعاد ومستويات السرقة العلمية حيث يعد مؤشرا يمكن الاستفادة منه من قبل صناع القرار من أجل معالجتها.

4.1.منهج البحث: تستخدم هذه الدراسة المنهج الوصفي الاستقرائي التحليلي،وهذا للوقوف على أبعاد الموضوع وطرق الباحث العلمي في معالجته.

2. ماهية السرقة العلمية

يدرك جميعنا خطورة السطو الأكاديمي للبحث العلمي، كما يدرك الباحث من مجرد هذا الوصف أنه سلوك سيئ وغير لائق ينبغي تجنبه، لكن قد لا ندرك بشكل محدد ماهية السرقة العلمية، فما هو مفهومها، وأنواعها؛ وما هي الأسباب المؤدية إليها؟.

1.2.تعريف السرقة العلمية

هي شكل من أشكال النقل غير القانوني، وتعني قيام شخص ما بأخذ عمل فكري شخص آخر والادعاء من أنه عمله، وهو عمل خاطئ سواء كان بقصد أو بغير قصد (دهشان جمال علي، 2018، الصفحات 93-110).

قد عرفها القرار الوزاري رقم 933 الصادر عن وزارة التعليم العالي الجزائرية، في المادة الثالثة منه، بأنها كل عمل يقوم به الطالب أو الأستاذ الباحث أو الأستاذ الباحث الاستشفائي الجامعي أو الباحث الدائم أو كل من يشارك في عمل ثابت للانتحال وتزوير النتائج أو غش في الأعمال العلمية المطالب بها أو في أية منشورات علمية أو بيداغوجية أخرى (وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، 20 جويلية 2016).

تسمى السرقة العلمية بالاستلال العلمي وهي ادعاء نسبة عمل علمي زور لشخص دون صاحبه الأصلي، وتتضمن السرقة هنا عرضا لأفكار وآراء أو مخرجات أصلية لمجهود باحث آخر، وهي استعمال أو إعادة نشر مطبوعات محفوظة الحقوق أو المواد المسجلة البراءة على نحو غير مصرح به (هدى عباس قنبر، يسرى محمد عبد الله،2017).

كأن يقوم الباحث بانتحال بحث سابق لأحد الباحثين ووضع اسمه عليه، أو نقل بضع المحاور البحثية أو القضايا أو الفقرات من بحث سابق، وبعبارة أخرى هي "تقديم عبارات أو جمل أو أفكار أو عمل شخص آخر على أنه عمل الباحث الخاص فضلاعن استخدام عمل الآخرين من دون الإشارة لهم أو تقديم العمل على أنه جديد وأصيل في الوقت الذي هو مشتق بناء على عمل سابق (نصري، 2015، صفحة 09).

يمكن القول بأن السرقة العلمية في أبسط معانيها هي استعمال غير معترف به لأفكار ومعلومات وأعمال للأشخاص الآخرين ، تحدث بقصد أو بعفوية وسواء كانت هذه السرقة والاقتباس مقصودا، أو غير مقصودا فهي تمثل انتهاك فكريا للبحث العلمي مما يتطلب تضافر الجهود بين المؤسسات الأكاديمية والقانونية للحد من هذه الآفة الخطيرة.

2.2. أهم صور السرقة العلمية

من بين أهم صور وأنواع السرقات العلمية التي نذكرها إلى (أجعود ، 2017، صفحة 198).

- **السرقة العلمية الناتجة عن النسخ واللصق:** وتكون عند استخدام جملة أو عدة كلمات متواصلة أو تعبير استخداما حرفيا كما ورد في مصدره الأصلي، دون استخدام لعلامات التنصيص و الإشارة للمصدر.
- **السرقة العلمية باستبدال الكلمات:** وهي اقتباس جملة من أحد المصادر، و تغيير بعض كلماتها لتبدو مبتكرة.
- **السرقة العلمية للأسلوب:** وتكون بإتباع نفس طريقة كتابة المقالة الأصلية رغم أن المكتوب لا يتطابق مع الوارد في النص الأصلي ولا مع طريقة ترتيبها، في الحقيقة سرقة للتفكير المنطقي الذي اتبعه المؤلف الأصلي في هندسة عمله.
- **السرقة العلمية باستخدام الاستعارة:** وتستخدم الاستعارة إما لزيادة وضوح الفكرة، أو لتقديم شرح يلمس حس القارئ ومشاعره، بطريقة أفضل من الوصف الصريح المباشر للعنصر أو العملية؛ لذا فالاستعارة، وسيلة من الوسائل المهمة التي

يعتمد عليها المؤلف في توصيل فكرته، ويحق له إذا لم يستطع صياغة استعارة خاصة به اقتباس الاستعارات الواردة في كتابات الآخرين، شريطة رد مرجعتها لأصحابها الأصليين.

من أنواع السرقة العلمية يوجد عدة أنواع أخرى منها (سلسلة دعم التعلم والتعليم في الجامعة، 1433، صفحة 12).

- **أخذ معلومات دون بيان المصدر:** من أنواع السرقات العلمية الشائعة أن يأخذ طالب أفكار طالب آخر ولا ينسبها إليه.
- **نقل عمل قام به طلاب آخرون:** يعتقد بعض الطلاب أنه لا حرج في نسخ عمل شخص أخر كان يقولون هذا صديقي ونحن نساعده فهذا العمل، نسخ عمل طالب آخر فهذه الأعمال تعتبر خيانة علمية .
- **أن تدفع ملالشخص آخر ليقوم بالعمل:** أن دفع المال لشخص آخر لكي يكتب نيابة عنك يعد خيانة علمية، فعادة ما يقوم الذين يتقاضون أجرة للقيام بالكتابة بدلا عن الآخرين بأخذ المعلومات من مصادرها دون توثيقها وهذا شكل من أشكال السرقة العلمية المزدوجة لأنك لم تسلم عملاقمت به، ولأن الشخص الذي كتب الموضوع لم يوثق كتابت.
- **النقل من الإنترنت:** إن توافر المعلومات الإلكترونية بهذا الكم الهائل يغري كثيرامن الطلاب على استخدام هذه المعلومات وادعاء أنهم في الاستخدامات القص واللصق يجعل نقل المعلومة من شبكة الأنترنت أمرا سهلا كما انه من السهل أيضا أن تفقد عنوان الموقع التي تحصلت منه على المعلومات. والنقل من الأنترنت دون ذكر الكاتب أو إعطاء مصدرا للمعلومة يعد سرقة علمية، ولا يختلف عن النقل من كتاب أو مقال في مجلة علمية دون الإشارة إلى المرجع .ويعتقد بعض الناس أن المعلومات على شبكة الأنترنت هي مجال مفتوح وعام يعني أنها مجانا ومتاحة للجميع بل هي محمية بموجب حقوق التأليف.

3.2. الأسباب التي أدت إلى الباحث إلى السرقة العلمية

يجب تسليط الضوء على الأسباب المؤدية إلى انتشار هذه الظاهرة حتى نتمكن من وضع الحلول المناسبة لمواجهتها ، بل والقضاء عليها عن طريق محاصرتها وتقليصها ومن بين هذه الأسباب هي:

- **ضعف الوازع الديني:** الذي يكون بمثابة النداء النفسي لكل إنسان تسول له نفسه الإقدام على أي أمر مخالف ، فالوازع الديني هو الضمير الحي بداخل كل شخص لذا فإن من يقدم على السرقة العلمية دون أن يشعر بعظم ذلك الجرم وأنه يعد سرقة بالفعل، يعاقب عليه الدين والقانون ، يجب عليه أن يراجع أخلاقه وأمانته (جاد، لمياء محمد عبدالفتاح.، 2019، الصفحات 241-259).
- **توفر الإنترنت:** سهولة التعامل مع شبكة الإنترنت والحصول من خلالها على الأبحاث والدراسات الجاهزة الأجنبية منها والوطنية دون أي عناء من الكاتب أو الباحث، ودون بذل أي بذل جهد في القراءة والبحث والاطلاع جعلت الشخص يتقن السرقة العلمية بمهارة وتقنية عالية الجودة.
- **ضعف القدرات الثقافية:** النقص في الإبداع الفكري واللغوي للباحث وعدم قدرته على التأليف والكتابة بشكل يناسب الأبحاث العلمية هي من أحد هذه الأسباب، لذا يلجأ البعض منهم إلى السرقة العلمية ؛ ليسهل على نفسه الوقت والجهد والطريق لنشر دراسته العلمية في أحسن وجه.
- **انخفاض الوعي بخطورة السرقة العلمية :**أي أن الباحث أصبح يرى السرقة العلمية شيء عادي بالنسبة إليه وتأثيره على مصداقية البحث العلمي، وفي ظل غياب دورات توعوية زاد من تفاقم هذه الظاهرة في الوسط العلمي ضعف دور وسائل الإعلام المختلفة، وخاصة العربية منها في إبراز الفساد في مجال البحث العلمي والكشف عنه ومحاربته .

- **مشكلة ضيق الوقت**: الضغط الذي يعيشه الباحث لاستكمال بحثه مع ضيق وعدم كفاية الوقت لما يتطلبه البحث العلمي من أعمال مختلف عمليات العقل من تحليل وتركيب، كما تحتاج إلى قراءة واسعة وجيدة حول موضوع البحث، وعدم استغلال الوقت وتأجيل العمل، سيكون حافزا قويا للسرقة العلمية والوقوع في المحظور.
- **تفضيل الوصول إلى الترقيات على التعلم**: إن غياب الإرادة في البحث العلمي يشكل دافعا قويا نحو السرقة العلمية حيث يسعى بعض الطلبة والباحثين والأساتذة إلى القيام بإنجاز البحوث العلمية والمقالات ليس حبا بالبحث العلمي وإنما لكسب المال والحصول على الترقية والرغبة في إنهاء البحث بأسرع طريقة بغض النظر عن الكيفية التي تمت بها إنجاز هذا البحث، للحصول على لقب علمي، أو إداري، أو ترقية في عمله.

4.2. آثار تفشي آفة السرقة العلمية

إن انتشار تلك الظاهرة السلبية العديد من الأضرار، والأخطار تتضح فيما يلي:

- نشأة جيل فارغ علميا أي صاحب عقول وأفكار سطحية غير منتجة مما يؤثر بالسلب على دائرة التطور والبحث العلمي والتقدم الحضاري للأمم باعتبار نظرية التطور حقيقة علمية لابد منها؛
- القضاء على الإبداع والابتكار العلمي ، وبالتالي القضاء على التطور البحثي والعلمي وهذه النقطة ترجع في الأساس إلى انتقاد وتثبيط الطالب أو الباحث ، مما يقتل بداخله الإبداع والابتكار، ويتكيف ذهنيا ونفسيا على العجز وعدم القدرة على الإنتاج والتطور العلمي؛
- عدم معرفة الكيفيات المثلى للاقتباس والتوثيق وقلة الوعي بقواعد الإسناد وإثبات المصادر العلمية؛
- يصل السارق والمنتحل للأعلى المناصب العلمية والعملية بدون وجه حق ،بعدما أخذ جهد غيره من أبحاث ودراسات علمية مما يؤدي إلى رفع شأن السارق علميا ووظيفيا؛
- يتطور الأمر لينتقل ذلك الفساد إلى المجتمع بكل جوانبه المالي منها والاجتماعي والسياسي والثقافي، حيث يعتاد ذلك المنتحل السرقة ليصبح شيء عاديا في المجتمعات.

3. آليات معالجة السرقة العلمية:

يتمثل هدف معالجة السرقة العلمية في الحفاظ على التراث العلمي و وضع التقدم العلمي إطار تاريخي مهم جدا، لان التقدم البحث العلمي يقوم على أساس معرفة علمية متراكمة في كل المجالات العلمية على أساس مصادر علمية صحيحة حيث كان لزاما ومن الضروري البحث عن طرق الوقاية ومعالجة من السرقة العلمية منها كتالي:

- **التحسيس والتوعية وتنظيم عملية التكوين ونشاطات البحث العلمي**: حيث ألزمها القرار رقم 933 من خلال المادة الرابعة القرار المتعلق بالوقاية من السرقة العلمية ومكافحتها مؤسسات التعليم العالي والبحث العلمي منه لاسيما في الدورات التدريبية لفائدة الطلبة والأساتذة الباحثين والأساتذة الدائمين حول قواعد التوثيق العلمي لتجنب السرقة العلمية، كذلك من خلال الندوات والأيام الدراسية وإدراج مقياس أخلاقيات البحث العلمي والتوثيق في كل أطوار التكوين العالي، وإعداد أدلة إعلامية وتدعيمية لمكافحة السرقة العلمية من جهة ومن جهة أخرى حماية البحث العلمي وفي الأخير تعهد الطالب بالالتزام بالنزاهة العلمية وتذكيره بالإجراءات القانونية في حالة ثبوت السرقة العلمية خاصة عندما يتعلق الأمر بالمصادر الرقمية، والقرار ينص على أيضا تشكيل لجان المناقشة والخبرة العلمية، أي أن من يناقش أطروحته أو مذكرته كفؤ في اختصاصه لن يجرأ على ارتكاب مثل هذه الأفعال (وزارة التعليم العالي والبحث العلمي الجزائر).

من بين الكفاءات المختصة في ميدانها العلمي لاسيما بالنسبة للأطروحات، المذكرات، مشاريع البحث، المقالات والمطبوعات البيداغوجية، والهدف هنا هو وضع عراقيل أمام الباحثين الذين يحاولون ارتكاب السرقات العلمية، فالباحث الذي يعلم أن من يناقش أطروحته أو مذكرته كفؤ في اختصاصه لن يجرأ على ارتكاب مثل هذه الأفعال (وزارة التعليم العالي والبحث العلمي الجزائر).

- **التدابير الرقابية:** إن علاج ظاهرة السرقات العلمية ليس بالأمر الهين، ولا ينبغي التركيز على سياسات كشف السرقات العلمية أو العقاب فقط، بل لابد من تضافر جهود المجتمع الأكاديمي بكل عناصره بل يحتاج إلى بناء منظومة أخلاقية ورفع كفاءة المشرفين أكاديميا، وتطوير مهارات الباحثين العلمية ومن بينها:

- **قاعدة البيانات كآلية لمعالجة السرقة العلمية:** نصت المادة 6 من ذات القرار الوزاري على إنشاء قاعدة بيانات تخص الأعمال المنجزة من طرف الطلبة والأساتذة الباحثين والأساتذة الباحثين الاستشفائي ين الجامعيين والباحثين الدائمين، والتي تضم مذكرات التخرج ومذكرات الماستر والماجستير وأطروحات الدكتوراه، تقارير التربصات الميدانية مشاريع البحث والمطبوعات البيداغوجية، كذلك ومن أجل تقييم أعمال وأنشطة البحث العلمي تم إنشاء قاعدة بيانات رقمية للأسماء الأساتذة الباحثين والأساتذة الباحثين الجامعيين الاستشفائي ين والباحثين الدائمين وذلك حسب شعبهم وتخصصاتهم ومجالات اهتمامهم، وهناك بعض الإجراءات التي تم فرضها على طالب الدكتوراه في الجزائر وهي التسجيل في البوابة الوطنية للإشهار عن الأطروحات الذي تم استحداثه بموجب القرار رقم 153 المؤرخ في 14 ماي 2012 المتضمن إنشاء جدول فهرس مركزي، وهذا للكشف عن الأطروحات المناقشة تفاديا للتحايل في الدكتوراه بالإشعار عن موضوعه عبر بوابة الموقع، وعلى نفس المنوال تم مؤخرا استصدار آلية جديدة تختص بالمقالات على نفس نهج البوابة إذ يكون طالب الدكتوراه بصفة عامة ملزم بتسجيل مقاله على مستوى الموقع قبل عرضه للنشر على مستوى المجلات المحكمة (زغميت حنان، واجب الأمانة العلمية لطالب الدكتوراه وفقا لمقتضيات القرار الوزاري 933 المحدد للقواعد المتعلقة بالوقاية من السرقة العلمية ومكافحتها، 2018).

- **البرمجيات كآلية لحماية البحث العلمي من السرقة العلمية:** إن التخفيف من وطأة السرقات العلمية يتطلب تضافر الجهود والاستعانة بكل الطرق المتاحة للقضاء على هذه الآفة، سواء كانت توعية أو إجراءات قانونية أو استعمال برمجيات مخصصة لهذا الغرض، وهذا ما أقره القرار سابق الذكر في المادة 6 منه حاثا مؤسسات التعليم العالي ومؤسسات البحث العلمي باتخاذ كل التدابير الرقابية البرمجية التي من شأنها تحقيق الغرض المنشود منها ألا وهو محاربة هذه الظاهرة " شراء حقوق استعمال مبرمجات معلوماتية كاشفة للسرقة العلمية بالعربية واللغات الأجنبية أو استعمال المبرمجات المجانية المتوفرة في شبكة الأنترنت وغيرها من المبرمجات المتوفرة أو إنشاء مبرمج معلوماتي جزائري كاشف للسرقة العلمية.

من شأن هذه البرامج أن تكشف الانتحال بمضاهاتها لنصوص وكشف التطابق الحاصل فيه حيث تأخذ مقاطع من البحث المقدم وتقوم بمضاهاتها مع ما نشر من مقالات وكتب من مصنفات وتعد تقريرا بذلك (معمري مسعود، عبد السلام بن حمد، 2017).

4.كيفيات تفادي السرقة العلمية

تعتبر تفادي ومحاربة آفة السرقة العلمية وسيلة لتحقيق أهداف ومصالح متعددة في المجتمع يأتي في مقدمتها المصالح الثقافية وحماية شخصية الفكرية وكذلك الأهمية الاقتصادية للمعرفة العلمية وهذا ما سنتطرق إليه في هذا الجزء:

- **حماية المصالح الثقافية في المجتمع**: أن إخلال الباحث بالأمانة العلمية عن طريق السرقة العلمية لا يمثل اعتداء على المصالح الشخصية الفكرية الباحث فحسب، والمتمثلة بالحفاظ على حقوق المؤلفين والمفكرين والاعتداء عليها، وإنما اعتداءا على حق المجتمع كله فالسرقة العلمية تمثل اعتداء على مصلحة المجتمع بصورة عامة، والمصالح الثقافية على وجه الخصوص، وذلك لما يترتب عليها من أضرارا كبيرة بالمصادر العامة أو المشتركة للثقافات المختلفة مما يؤدي إلى تلوث التراث الفكري والثقافي للمجتمع، على اعتبار أن المعرفة العلمية هي ملك متاح للجميع حيث قيل بأن المساس بالأمانة العلمية بطريق ارتكاب السرقات العلمية، إنما يمثل اعتداء على الإرث الفكري والثقافي في المجتمع، ولكون النتائج المترتبة على ارتكاب هذه المخالفات تكون وخيمة يقع ضحيتها جمهور عريض من الأشخاص سواء من الباحثين أو المفكرين من العلماء أو الطلبة المتلقين، خصوصاوان الإنتاج والتأليف والابتكار يتميز بأنه لا يؤدي ثماره ومن ثم لا ينتج أثاره إلا بالذيوع والانتشار وكلما ازداد هذا الانتشار نتج عنه أثار عامة، ومن ثم فأن أي اعتداء من هذا النوع ستكون أثاره أعم واشمل من غيرها (علي عادل اسماعيل، 2008، الصفحات 99-101).

يمثل الاعتداء على حقوق المفكرين إنما هو اعتداء على النظام العام الثقافي فهو يعتبر إخلال بالأمانة العلمية الباحث العلمي ويؤثر سلبا على المصالح الثقافية في المجتمع، كان ذلك دليلا على ضعف حركة البحث العلمي فيه وعدم الثقة بما يقدمه علماؤه وباحثيه ومفكريه من انتاجات العلمية وهذا من مسبباته انتشار السرقات العلمية في المجتمع، وتعتبر الإخلال بالأمانة العلمية جريمة تلتزم المنظمة بمعاقبة مرتكبي هذه الجرائم لأن التغاضي عليهم يعتبر صد عن مثل هذه الاعتداءات على نظامها الثقافي يضر بمصلحة وسمعة المنظمة وهيبتها الخارجية والداخلية وبالتالي يقلل الثقة بنظامها القانوني.

إن محاربة المنظمة للسرقات العلمية يؤدي في الوقت نفسه إلى حماية مصلحة مهمة وجوهرية تتمثل بحماية الثقة بين الباحثين فيما بينهم، وكذلك بينهم وبين الطلبة لما يقدموه من انتاجات علمية، فتعتبر الثقة دورا هاما في تنامى وتتطور البحث العلمي ورقيه مجال العلم والمعرفة والتي تكون حجر الأساس للتطورات الأخرى ، فهي من أهم الضوابط التي يرتكز عليها المعرفة والبحث العلمي، حيث يجب على الباحث أن يتمتع بثقة الباحثين والمجتمع بصورة عامة، وذلك في جميع الميادين سواء في وصف الظاهرة وطريقة تحليله لها وتفسيرها، إضافة إلى وجوب إشارته إلى المراجع والمصادر المتعلقة بموضوع البحث، وذلك إنما يكون بالتزامه من ناحيتين:الأولى هي عدم بخس حقوق المؤلفين والعلماء في نسبة المعلومة لهم أما الناحية الثانية: تتمثل في أن الأطراف المستفيدة من البحث أو ذات الاهتمام من الباحثين أو المؤسسات البحثية أو الأفراد العاديين لها الحق في التأكد من صحة المعلومات والاستنتاجات والرؤى التي يقدمها الباحث، فهي تكون على درجة كبيرة من الأهمية والتي إذا انتفت لأدى ذلك إلى انتهاء نفع العلم وجـ دواه عاجلاأم آجلاخصوصامع تطور وسائل الإعلام والصحف والتي باتت من السهل عليها كشف حالات السرقة والغش والتضليل في الأبحاث العلمية والتي ينتج عنها عظيم الضرر للعلم والعلماء وتشوه سمعتهم (بيتر درنث،2005، الصفحات 54-55).

- **حماية شخصية المبدعين الفكرية:** إن إجراء البحوث العلمية والدراسات إنما يعتمد في جانب كبير منه على مصادر ومراجع معينة تكون إما كتب حيث يكون مؤلفوها هم عماد المجتمع والوعاء الذي يستسقي منه طلبة العلم من باحثين وطلاب وأكاديميين العلم المعرفة وسواء كانوا متخصصين في مجال معين أو المجالات كافة، والمصلحة المحمية من ذلك تتمثل في كون السرقة العلمية إنما تمثل اعتداء على حقوق المؤلفين المعنوية، فالسرقة العلمية لجهد العلماء ونسبة مؤلفاتهم للغير هي ابرز صور الاعتداء على حقوقهم المعنوية.

حيث أن احترام شخصية المبدع هو الغرض الأساسي من محاربة الاعتداءات الواقعة عليه والذي تمثل السرقة العلمية، حيث أن حقوق المؤلف أو المبتكر أو المخترع تمثل مظاهر لحق من حقوق الشخصية الإنسانية، وتكون الحماية وثيقة الصلة بما يضطلع به من نشاط أو ما يتقلده من وظائف ومقدار مساهمته في ازدهار المجتمع وحيث أن المبدع سواء كان مؤلفا أو مخترعا أو مبتكرا إنما يساهم مساهمة فعالة في تطور ورقي العلم والمعرفة (علي عادل اسماعيل، ص 99-100 ،2008)، فإن محاربة السرقات العلمية وتوفير الحماية القانونية للمؤلفين إنما يدفع المبدعين من أفراد المجتمع على زيادة التأليف والإبداع، وذلك عن طريق الاطمئنا ن لمستقبل تلك الإبداعات وبعيدا عن مخاوف الاعتداء عليها، وأيضا حماية للمستهلكين من الانخداع في منتجات مقلدة (د. احمد سويلم العمري، 1967، ص 15).

- **الأهمية الاقتصادية للمعرفة العلمية:** يعتبر التقدم التكنولوجي والمعلوماتي مقياس تقدم ورقي أي دولة في وقتنا الحاضر حيث يرتبط هذا التقدم بالأبحاث والدراسات التي يقدمها الباحثين والمخترعين بواسطة المعرفة التي هي أحد الركائز الهامة لتقدم الدول في كل المجالات، وقد أصبحت المعلومة في وقتنا الحاضر كالسلعة التجارية التي تباع وتشترى وتكتسب الدولة من ورائها مردودات مالية ضخمة تعود بالنفع عليها وعلى اقتصاده (د. سلوى جميل احمد حسن 2016، الصفحة 23).

يعد الالتزام بالأمانة العلمية عند إجراء الأبحاث والدراسات والتي يقوم بها الباحثين والمؤسسات العلمية ومراكز البحث احد أهم الأسباب التي تؤدي إلى ضخ الأبحاث النموذجية والقيمة والتي تفيد وتقدم إضافة للعلم والمعرفة، وهذا ما اتخذت عديدة الدول إلى إصدار العديد من التعليمات الخاصة بتنظيم عمليات البحث العلمي وتشريع القوانين الخاصة بها لأن مثل هذه البحوث يكون لديها مردودا إيجابيا على الدول وذلك عن طريق تصدير المعلومة والتقنية وتكنولوجيا الجديدة التي وجدت في الوقت الحاضر، وكذلك الاختراعات وكل ما من شأنه المساهمة في عملية التقدم والتطور العلمي.

حيث أن الثورة العلمية والتكنولوجية التي تشهدها العديد من الدول خاصة المتقدمة منها ناتجة عن التفجر الشديد للمعلوماتية وتضاعف الإنتاج الفكري في كافة المجالات، فأصبحت المعلومة تمثل الموقع الرئيسي بدلا من الآلة في اغلب المجتمعات وأصبح من لديه المعلومة والمعرفة والتكنلوجيا أصبح يقود العالم بتكنولوجياته، باعتباره يملك القدرة على إعادة صـ ياغة وتشكيل العالم المعاصر سياسياواقتصادياواجتماعياوعسكريا وأصبحت الأمة القوية هي الأمة العارفة، أي التي تملك هذا المجتمع من عقول مبدعة قادرة على اكتشاف المعرفة وصياغتها (فاطمة زكريا محمد عبد الرزاق 2007 الصفحة 75-76).

الأمة القوية في الوقت الحاضر هي التي تعرف كيفية توظيف وتحويل المعرفة في حياتنا لربح الوقت والتكلفة ومن ثم التمتع بقدرات تنافسية وتقنية عالية الجودة تؤهلها السيطرة على الأسواق العالمية، وبالتالي زيادة الأرباح، وهذا ما شهدته بعض الدول التي تقدمت بفعل الإنتاج العلمي والمعرفي وأصبحت في مصاف الدولة الكبرى وما الصين واليابان والولايات المتحدة الأمريكية إلا خير مثال على ذلك، وهذا المنطلق تظهر أهمية تجريم الإخلال بالأمانة العلمية، وحث الباحثين على

التزام الدقة وبذل المزيد من الجهد في سبيل تسريع عملية البحث والإنتاج العلمي والمعرفي وذلك لأجل التشجيع على الدخول في مجال البحث والمعرفة وإنتاج المعلومة وتصديرها ومنافسة الدول الأخرى والكبرى الرائدة في هذه المجالات.

من جانب آخر فإن أهمية محاربة السرقات العلمية تتمثل فيما تؤدي إلى بروز الطاقات العلمية النشطة في مجتمع معين، من استمرارية المشروعات التجارية والصناعية فيه، وبالتالي تحسين مستواها حيث ساعدت الكثير من الأبحاث العلمية في استمرار الأعمال الصناعية فيها وهذه الأبحاث لا يمكن أن تؤدي دورها هذا دون وجود مناخ يشجع على التأليف (دانا حمه باتي، 2010، صفحة 10).

عليه فان أهمية حماية الإنتاج العلمي والمعرفي فهي تمثل أداة مهمة في سوق التجارة وتطور وازدهار الدول، وهذا ما شهدته الكثير من المجتمعات وعلى وجه الخصوص الأوربية منها خلافاللبعض الآخر من المجتمعات النامية والتي توقف فيها إنتاج المعرفة وصار فيها اللجوء إلى وسائل المعرفة الجاهزة واستعمال البحوث التي ينتجها الآخرين إضافة إلى اعتماد بعض باحثيها على الأساليب غير المنهجية والأخلاقية في إجراء البحوث والدراسات بواسطة التزوير والتضليل وهذا ما رجع عليها بالآثار السلبية ورجعت إلى مصاف الدول المتأخرة والمستوردة لي اقتصاد المعرفة .

5. خاتمة:

تعد ظاهرة السرقة العلمية التي تفشت في المحيط الأكاديمي من المشاكل الأخلاقية التي تهدد بيئة البحث العلمي وتنقص من رقيه ،حيث كان علينا أن نسلط الضوء على هذه الظاهرة في هذه الورقة العلمية من تحديد مفهوم هذه الظاهرة وأهم صور السرقة العلمية والأسباب المؤدية لها وآثار تفشي آفة السرقة العلمية ثم تطرقنا إلى آليات مكافحة السرقة العلمية وكيفيات تجنب السرقة العلمية، حيث أصبحت أمرا مزعجا يهدد البحث العلمي وغياب النزاهة العلمية لذا لابد من مكافحتها وتذكير الباحث العلمي من طلبة وباحثين بوجوب التحلي بالأمانة العلمية والالتزام بأخلاقيات البحث العلمي.

1.5. النتائج: خلصت هذه الدراسة بنتائج التالية:

- السرقة العلمية هو فعل لا أخلاقي يقوم على وسرقة مجهودات الباحثين الآخرين؛
- سهولة التعامل مع شبكة الانترنت وحصول الباحث على بحوث جاهزة دون بذل جهد في القراءة والبحث مع تدني المهارات البحثية والافتقار في الإبداع والابتكار الفكري واللغوي؛
- تدني ثقافة البحث في المجتمع الأكاديمي مما أدى إلى انتشار السرقات العلمية؛
- تلعب الجامعة دورا مهم في تصدي للانتحال العلمي ورفع الوعي للطلاب أثناء تدريسهم في هذه المرحلة العلمية المهمة؛
- على الجهات الوصية اتخاذ إجراءات وتدابير للكشف عنها بسن العقوبات الردعية واللجوء للبرمجيات الكاشفة.

6.توصيات الدراسة:

- العمل على تعزيز روح النزاهة العلمية في ميدان البحث العلمي وضرورة تعريف الباحثين بخطورة الظاهرة؛
- تقديم دورات تكوينية لطلبة الدراسات العليا على أسس علمية ومنهجه؛
- ضرورة الاستعادة بالبرمجة الإلكترونية للحد من الظاهرة؛
- سن قانيين ووضع عقوبات ردعية لمنتهكي الملكية الفكرية، وينبغي أن يكون هناك ميثاق موحد لجميع مراكز البحث العلمي العربية.

7. قائمة المراجع:

1. بيتر درنث. (2005). الأمانة العلمية، التحديات في سبيل إحقاقها وكيفية التصدي لها، (أمجد حيموخة ومنير بيوك، المترجمون)، الجمعية الملكية، عمان- الأردن.
2. جاد، لمياء محمد عبد الفتاح. (2019). السرقة العلمية في ميزان الإسلام، (المجلد ج 129). .فكر وإبداع: رابطة الأدب الحديث.
3. احمد سويلم العمري؛ (1967). حقوق الانتاج الذهني، دار الكتاب العربي للطباعة والنشر، القاهرة.
4. سلوى جميل احمد حسن؛ (2016). الحماية الجنائية للملكية الفكرية، (المجلد الطبعة الأولى)، مركز الدراسات العربية للنشر والتوزيع. الإسكندرية، مصر.
5. فاطمة زكريا محمد عبد الرزاق (2007). حماية حقوق الملكية الفكرية في التعليم الجامعي، منشأة المعارف، الإسكندرية.
6. دانا حمه باتي (2010). حقوق الملكية الفكرية ذات الصلة بالأصناف النباتية الجديدة والمنتجات الدوائية، مديرية الطبع والنشر، السليمانية العراق.
7. دهشان جمال علي (2018). محاربة السرقات العلمية مدخلا لتحقيق جودة البحث التربوي العربي في عصر المعلوماتية. مجلة اتحاد الجامعات العربية للتربية وعلم النفس(العدد الرابع)، الصفحات 93-110. جامعة دمشق، سورية.
8. زغميت حنان. (ديسمبر 2018236.، 2018). واجب الأمانة العلمية لطالب الدكتوراه وفقا لمقتضيات القرار الوزاري 933 المحدد للقواعد المتعلقة بالوقاية من السرقة العلمية ومكافحتها. مجلة المفكر للدراسات القانونية و السياسية، بجامعة الجيلالي بونعامة خميس مليانة - الجزائر. صفحة 236.
9. سعاد أجعود (ديسمبر ، 2017). السرقة العلمية وطرق مكافحتها. مجلة الأستاذ الباحث للدراسات القانونية والسياسية(02)، جامعة المسيلة، الجزائر ، صفحة 198.
10. سلسلة دعم التعلم والتعليم في الجامعة . (1433). سلسلة دعم التعلم والتعليم. الرياض: جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية.
11. علي عادل اسماعيل. (2008). الجرائم الماسة بحقوق الملكية الفكرية الالكترونية. أطروحة دكتوراه مقدمة الى كلية القانون – جامعة بغداد.
12. محمد، فؤاد قاسم، وحميد عبد المجيد غسان، والعطراني، سعد سابط جابر، وصالح محمد نصري. (2015). رصانة المجلات والنشر العلمي (الإصدار 2015). العراق: وزارة التعليم والبحث العالي، جمهورية العراق.
13. معمري مسعود، عبد السلام بن حمد. (2017). ظاهرة السرقة العلمية مفهومها، أسبابها وطرق معالجتها. مجلة آفاق للعلوم، بجامعة الجلفة، الجزائر ،صفحة 66.
14. هدى عباس قنبر، يسرى محمد عبد الله. (2017).الاستلال العلمي في الرسائل والاطاريح الجامعية وطرق كشفها وطرق تجنبها، العدد الخاص، مجلة الأستاذ، كلية التربية ابن رشد - جامعة بغداد.
15. وزارة التعليم العالي والبحث العلمي . (20 جويلية 2016). قرار وزاري رقم 933 المتعلق بالوقاية من السرقة العلمية. الجزائر: وزارة التعليم العالي والبحث العلمي الجزائر .